مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/7

مضيق هرمز بين المرور العابر والمرور البريء

زهير حمودي الجبوري

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مضيق هرمز بين المرور العابر والمرور البريء

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

زهير حمودي الجبوري / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تعيش منطقة الشرق الأوسط حالة حرب حقيقية منذ بدء الحرب الأمريكية الصهيونية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية واغتيال المرشد الأعلى، والرد الإيراني على الكيان الصهيوني والقواعد والمصالح الأمريكية في دول المنطقة، وأهمها إغلاق مضيق هرمز، شريان الطاقة والتجارة والملاحة العالمية. لتكون هذه الحرب صورةً معبرة عن حقيقة الحروب الشاملة، أو ما يُسمى بحروب الجيل الخامس.

سمات حروب الجيل الخامس

أحدثت حروب الجيل الخامس نقلةً نوعية في أجيال الحروب، أكثر من كونها مرحلةً متطورة من أجيال الحروب السابقة؛ فهي صراع تُوظف فيه جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية والمعلوماتية، مع استخدام القدرات التقليدية وغير التقليدية، ومشاركة الفاعلين من الدول وغير الدول، بهدف إخضاع الخصم. لذلك عرفها توماس بارتث بأنها: القدرة على تدمير جميع دفاعات العدو عبر حرب عسكرية ونفسية واقتصادية وسياسية وثقافية وبيولوجية، تقودها مختلف مؤسسات الدولة.

نجد هنا أن فلسفة حروب الجيل الخامس جاءت من نظرية «التدمير والبناء» التي طرحها عالم السياسة الأمريكي جوزيف شومبيتر، والتي تبنتها لاحقاً وزارة الخارجية الأمريكية تحت عنوان «الفوضى الخلاقة» ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ومن سمات حروب الجيل الخامس اتباع تكتيكات متنوعة يتداخل فيها العسكري والمدني، والداخلي والخارجي، مع توسيع ساحة المعركة وتلاشي الفواصل والحدود بين ما يُعد أرض معركة وما لا يُعد كذلك. إذ أصبح ميدان القتال متاحاً للمؤسسات الاقتصادية، والمجمعات الإعلامية، والمراكز الدينية، وحتى الفضاء الإلكتروني، فضلاً عن اختفاء الفارق بين ما هو سلاح قاتل فعلي وما لا يُعد سلاحاً، لكنه فعال في تحقيق أهداف الحرب.

سلاح الاقتصاد في الحروب

كما كان الاقتصاد دافعاً لانطلاق الحروب، فإنه يُوظف أيضاً أداةً مهمة وفاعلة في تحقيق النصر فيها. فقد تحولت مصادر الطاقة والمياه، والهيمنة على الأسواق الدولية، وطرق الملاحة العالمية، إلى ملامح أساسية في الحروب القديمة والحديثة. كما أصبحت العقوبات الاقتصادية، والحصار الاقتصادي، والتحكم بطرق التجارة الدولية، والسيطرة على المعادن النادرة والتحكم بأسواقها، من أبرز الأسلحة المؤثرة في صناعة النصر في الحروب.

إن قوة الدول وقدرتها العسكرية تعتمد بشكل رئيسي على إمكاناتها الاقتصادية، لكونها تسهم في تمويل العمليات العسكرية، وتصنيع الأسلحة، وتسليح الجيوش، ودفع الرواتب، وتمويل العمليات اللوجستية، إضافةً إلى دعم الحلفاء. لذا يمكن القول إن الحروب الحديثة لا تُحسم في ساحة المعركة فقط، بل تُحسم أيضاً في موارد الطاقة، والأسواق، والبنوك، والتحكم بطرق الملاحة الدولية.

الموقع الجيوسياسي الإيراني وأهميته في الحرب

يُعد الموقع الجيوسياسي من أبرز العوامل المؤثرة في الحروب؛ إذ يحدد قدرة الدولة على السيطرة والدفاع والتأثير في محيطها الإقليمي، باعتبار أن الموقع لا يقتصر على كونه حيزاً جغرافياً فحسب، بل يشمل أيضاً الموارد الحيوية، والعلاقات، والتحالفات مع الدول المجاورة.

إن تموضع الدولة على الممرات الحيوية يمنحها قوة في إدارة الصراع. وفي هذا السياق، حازت إيران هذه الميزة من خلال تحكمها في مضيق هرمز، الذي منحها القدرة على التأثير في تدفق النفط والغاز عالمياً، وجعل بيدها ورقة ضغط في مواجهة الولايات المتحدة، وحولها إلى لاعب مباشر في التأثير في أمن الطاقة الدولي.

كما أن القرب أو البعد عن مسرح العمليات يمنح الدول المتحاربة ميزة في سرعة التحرك والإمداد؛ على عكس الدول البعيدة التي تواجه تحديات لوجستية في النقل والتجهيز والكُلف. وفي الحرب الدائرة اليوم، تمتلك إيران أفضلية نسبية بقدرتها على الوصول إلى الأهداف المعادية مع انخفاض الكُلف، كونها تدافع ضمن نطاقها الجغرافي وفي محيطها الإقليمي. في المقابل، تتضاعف التحديات والكُلف على الولايات المتحدة، خاصةً مع استهداف عدد من قواعدها في المنطقة.

ومن جهة أخرى، يلعب العمق الاستراتيجي للموقع الجغرافي دوراً مهماً في قدرة الدولة على الدفاع؛ إذ تمكن المساحات الواسعة من امتصاص الهجمات. وتمتلك إيران مساحة جغرافية واسعة وتضاريس متنوعة تمنحها قدرة دفاعية عالية، ما يصعب من تحقيق الأهداف العسكرية الأمريكية وهكذا حولت إيران موقعها الجيوسياسي إلى أداة ردع ووسيلة ضغط عسكرية واقتصادية أساسية في حرب نفوذ إقليمية طويلة الأمد.

مضيق هرمز ومعادلات الصراع في الحرب

يقع مضيق هرمز في موقع جغرافي بالغ الأهمية، ويُعبر بوضوح عن أهمية الموقع الجيوسياسي في صراع النفوذ والهيمنة؛ إذ يشكل المضيق حلقة الوصل الوحيدة بين الخليج العربي وخليج عُمان، ومنه إلى المحيط الهندي. ويبلغ عرض المضيق نحو 33 كم فقط، في حين لا تتجاوز المساحة الصالحة لمرور السفن الكبيرة والملاحة 8 كم، مما يزيد من تعقيدات الحسابات الجغرافية والاستراتيجية. ويحد المضيق من الشمال إيران، ومن الجنوب سلطنة عُمان، بينما تقع المساحة الصالحة للملاحة أقرب إلى الجغرافيا الإيرانية.

من الناحية الاقتصادية، يُعد المضيق من أهم الممرات المائية في العالم؛ إذ تعتمد عليه بشكل كبير صادرات النفط والغاز من الدول المطلة على الخليج. وتكمن أهميته في كونه الممر البحري الرئيس لنقل الطاقة إلى الأسواق العالمية، خصوصاً نحو آسيا وأوروبا.

أما من حيث حجم التجارة الدولية، فيُعد مضيق هرمز أحد أكثر الممرات ازدحاماً في العالم، حيث يمر من خلاله يومياً ما يقارب 20–21 مليون برميل من النفط، وهو ما يشكل نحو 20% من الاستهلاك العالمي. كما تعبره نسبة كبيرة من صادرات الغاز الطبيعي المسال، ولا سيما من قطر التي تُعد من أكبر مصدري الغاز في العالم. ويُضاف إلى ذلك مرور العديد من السلع والبضائع التجارية المتنوعة، مثل الفوسفات المستخدم في الزراعة، وغاز الهيليوم الذي يدخل في صناعة الرقائق الذكية.

إذاً، فإن أي توتر سياسي أو عسكري يمكن أن يؤثر في أسعار النفط العالمية وسلاسل الإمداد، ويهدد استقرار الاقتصاد الدولي، كما يجعل أمن واستقرار المضيق قضيةً ذات اهتمام عالمي.

منذ اندلاع الحرب الأمريكية على إيران، أصبح مضيق هرمز محور اهتمام واسع، حيث استُخدم كأداة اقتصادية لدعم الموقف العسكري، والمساهمة في تحقيق توازن وتقليص الفوارق في القدرات العسكرية التي كانت تميل لصالح الولايات المتحدة. ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- يمثل المضيق نقطة تحكم حيوية في إمدادات الطاقة العالمية؛ فإيران، التي تُشرف جغرافياً على ضفته الشمالية، تمكنت من إغلاقه جزئياً وتعطيل الملاحة فيه رداً على العدوان، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وخلق ضغط كبير على الاقتصاد الدولي، وهو ما يمنحها قوة تأثير غير عسكرية في مواجهة الخصوم.

- تعتمد الولايات المتحدة على ضمان حرية الملاحة في المضيق بوصفه جزءاً من استراتيجيتها لحماية تدفق الطاقة وحلفائها في الخليج، وذلك عبر وجودها العسكري شبه الدائم، الذي تعزز بعد الحرب بمزيد من البوارج وحاملات الطائرات، مما حول المضيق إلى ساحة صراع وتصادم عسكري مباشر بين إيران والولايات المتحدة.
- شكل المضيق عنصراً فاعلاً ومهماً في حرب الظل بين الطرفين، إذ تحول إلى وسيلة ضغط سياسي واقتصادي في خدمة الهدف العسكري، وبذلك انتقل مضيق هرمز من كونه ممراً مائياً إلى أحد أهم مفاتيح التوازن في الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

مضيق هرمز والقوانين الدولية

بالنظر إلى أهمية المضائق والقنوات البحرية في تأمين احتياجات الدول من الطاقة والتجارة، عملت الهيئات الأممية والمؤسسات الدولية على تقنين المرور والملاحة، من خلال تشريع مجموعة من القوانين والأنظمة الحاكمة لتنظيم عمل وإدارة هذه الممرات. ومن أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، التي تُعد الإطار القانوني الأساسي لإدارة المحيطات والقنوات البحرية. وقد نصت هذه الاتفاقية على مبدأ مهم يُعرف بـ(حق المرور العابر) (Transit Passage)، الذي يسمح لجميع السفن، بما فيها السفن الحربية، بالمرور عبر المضائق الدولية بشكل مستمر، طالما لا تُهدد أمن الدول المتشاطئة.

وهذا يعني أنه لا يحق للدول المطلة على المضيق، مثل إيران وعُمان، إغلاق المضيق أمام الملاحة الدولية. ولكن في حالة الحرب الحالية، صار من حق إيران، كدولة متشاطئة، منع دخول السفن العسكرية، لأن هذا المرور يُعرض أمنها إلى مخاطر كبيرة من السفن الحربية الأمريكية التي تحاول المرور. كما أن القانون يُلزم السفن العابرة باحترام قوانين السلامة، وعدم القيام بأعمال تُهدد الأمن والبيئة.

القضية الأهم هي أن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وعُمان لم تُصادق على هذه الاتفاقية، رغم التوقيع عليها، وتم التعاطي مع قواعدها وفق الأعراف الدولية في الظروف الطبيعية. لذا ترى إيران أنه في ظرف الحرب يكون لها الحق بفرض قيود معينة على مرور السفن الحربية أو التي تُقدم دعماً للعمليات العسكرية.

لذلك تسعى إيران إلى تطبيق مفهوم المرور البريء (Inno-cent Passage)، وهو نظام قانوني يُطبق في المياه الإقليمية للدول، وليس فقط في المضائق، ويسمح للسفن الأجنبية بالمرور عبر البحر الإقليمي لدولة ما، بشرط ألا يكون هذا المرور مُضراً بأمن الدولة أو نظامها. ويمكن للدولة الساحلية تنظيمه أو حتى تعليقه لأسباب أمنية، منها طلب إخطار مسبق من السفن إلى الدولة المتشاطئة قبل المرور. وبحسب هذا النظام، فإن أي مرور يُشكل تهديداً عسكرياً أو أمنياً، أو يعمل على جمع معلومات استخبارية، أو إحداث تلوث متعمد، أو أي نشاط اقتصادي يُشكل ضرراً، يُعد مروراً غير بريء يتطلب منعه.

وقد تلجأ إيران إلى تطبيق مفهوم (المرور الذكي)، الذي يُسمح ضمنه بحركة مرور السفن عبر التمييز بين الدول المعادية والدول الصديقة، أو السماح لبعض الدول بمرور سفنها مقابل مواقف عسكرية أو أمنية أو اقتصادية لصالح إيران في الحرب. وهذا ما حصل أثناء الحرب، حيث تم السماح للسفن التي تحمل العلم العراقي والباكستاني وغيرها بالعبور، اعتماداً على موقف هذه الدول من الصراع الدائر بينها وبين أمريكا.

التوصيات

1. أن تُقدم الجمهورية الإسلامية مشروع قانون لتنظيم وإدارة الملاحة الدولية في مضيق هرمز، ينسجم مع مقاصد القوانين الدولية، بمقاربة تضمن حق المرور العابر وحقوق الدول المتشاطئة في حالتي الحرب والسلم، إلى المؤسسات الدولية المختصة والأمم المتحدة، كون إيران من الدول غير المصادِقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
2. من أجل خلق مقبولية لهذا القانون، يُستحسن إشراك سلطنة عُمان كدولة متشاطئة في صياغة القانون، أو ضمان مصالحها في المرور، أو حتى تبادل الآراء مع دول الخليج وإشراكها في الصياغات، لتوسيع قاعدة المقبولية الدولية.

3. منح استثناءات خاصة في المرور لبعض الدول الأوروبية ذات المواقف الإيجابية مع إيران، والرافضة للحرب، والتي رفضت الطلب الأمريكي بالمشاركة والدخول فيها، لخلق ثغرة وافتراق في المواقف بين الولايات المتحدة وهذه الدول، مثل إسبانيا وإيطاليا والدنمارك.

4. منح تسهيلات في الوقت الحاضر لمرور السفن لبعض الدول التي تُبدي استعدادها لتجاوز العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وشراء النفط الإيراني.

5. السماح بالمرور للدول المستعدة لشراء النفط بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي، لإضعاف التداول بالدولار وتقليص الهيمنة المالية للولايات المتحدة في العالم.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org